كتب – ياسر التلاوى:

لماذا لا يشترى رجال الأعمال المصريون المشروعات والمصانع المطروحة للبيع وفق برنامج الخصخصة؟ سؤال طرح نفسه بقوة بعد شراء المستثمرين الأجانب لأصول مشروعات استراتيجية وبدأت مشاكل ذلك تطفو على السطح برفع الأسعار والسيطرة على السوق مثلما حدث فى أزمة الأسمنت الأخيرة.طرحنا السؤال بدورنا على رجال الأعمال فاختلفت الآراء فيما بينهم.. فريق قال ان الحكومة تصر على البيع للأجانب أملا فى نقل التكنولوجيا وزيادة الاستثمارات الأجنبية لجذب المزيد منها إلى مصر.

أزمة الأسمنت دقت ناقوس الخطر

رجال الأعمال مسئولون عن ارتفاع الأسعار.. وانفلات السوق

تركوا المصانع والشركات الاستراتيجية للاستثمار الأجنبى.. دون منافسة

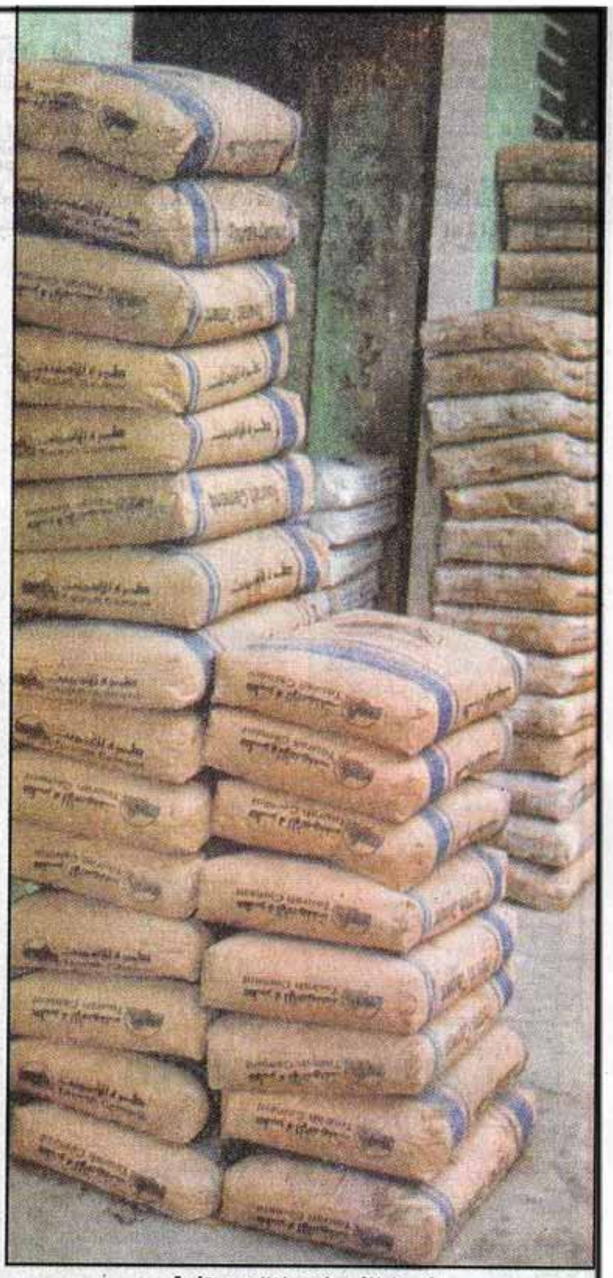

أسعار الأسمنت مازالت مرتفعة

د. محمود سليمان

محمد جنيدى

عادل العزبى

عادل العزبى:

الأفضل.. دعوة المواطنين للاكتتاب.. ومشاركة المستثمر المصرى

د. نادر رياض

نادر رياض:

الحكومة لا يعنيها جنسية المشترى.. المهم من يدفع أكثر

وفريق آخر أكد أن رجال الأعمال المصريين لا يمتلكون القدرة المالية على المنافسة مع الأجانب وفى نفس الوقت لا يستطيعون تكوين كيانات وتحالفات ضخمة تقدر على ذلك لسيطرة الفكر الفردى عليهم.. بينما وقف فريق ثالث فى منتصف الطريق مؤكدا ان رجال الأعمال استفادوا بالفعل من برنامج الخصخصة واشتروا بعض الشركات الهامة واعترف هذا الفريق ان المستثمر الأجنبى ليس سيئا فى كل الأحوال والمستثمر المصرى ليس الأفضل على طول الخط والمهم هو الضوابط والدور الرقابى.

يرى محمد جنيدى رجل الأعمال وعضو غرفة الصناعات الهندسية ان رجال الأعمال المصريين يفتقدون إلى جماعية العمل بل ان هناك بعض المصالح المتضاربة بتهم تؤثر على قدرتهم على إنشاء تكتلات وكيانات كبيرة تستطيع شراء الشركات الكبرى المعروضة.

يكشف انه قام بتكوين كيان كبير أو مجموعة عمل مع اثنين من كبار رجال الأعمال برأسمال كبير وكان فى خطتهم القيام بأعمال اقتصادية ضخمة ولكن حدثت خلافات أدت إلى تفكيكه!!

يشير إلى أن أهم المعوقات التى تقف فى طريق امتلاك رجال الأعمال المصريين للشركة المخصخصة الإصرار فى أحيان كثيرة على بيع الشركات للأجانب دون أسباب واضحة إلى جانب وجود مشاكل فى الجهاز المصرفى فيما يتعلق بالتمويل كما ان مناخ الاستثمار يفتقد أحيانا كثيرة للشفافية المطلوبة فى التعاملات الاقتصادية.

أوضح أن المستثمر الأجنبى ليس سيئا فى كل الأحوال والمستثمر المصرى ليس الأفضل على طول الخط لكن الأغلبية من المستثمرين الأجانب هدفهم الكسب السريع لذلك يشترون المشروعات التجارية التى تعطى أرباحا كبيرة بعد فترة قصيرة وفى كثير من الأحيان يرفضون شراء الشركات ذات العائد الآجل التى تحتاج إلى عمل ضخم ونقل للتكنولوجيا من الخارج ولكن المشكلة ان المستثمرين الأجانب ليس لديهم انتماء إلى مصر ولا يهتمون فى الغالب بمصلحة المستهلك المصرى أو البعد الاجتماعى.

خسروا.. كثير!!!

يتفق معه الدكتور عادل العزبى نائب رئيس شعبة المستثمرين باتحاد الغرف التجارية الذى يرى انه بعد مرور سنوات طويلة على بدء برنامج الخصخصة لم نجد تحالفات وكيانات قوية من رجال الأعمال للمنافسة على شراء المشروعات المعروضة للبيع ولم نجد رجال الأعمال يدخلون فى تحالفات مع مستثمرين أجانب لامتلاك مشروعات بالشراكة والاستفادة من الخبرة الأجنبية فى تشغيل الشركات والمصانع.

لذلك فرجال الأعمال المصريون خسروا مشروعات كان من الممكن ان تحقق أرباحا طائلة فى فترات قصيرة خاصة شركات التجارة مثل عمر أفندى ولكن فكر العمل الفردى الذى يعتنقه رجال الأعمال فى عملهم الاقتصادى وفى نفس الوقت عدم امتلاكهم قدرة مالية أدت إلى ضياع الشركة من بين أيديهم.

ورجال الأعمال لا يتعلمون الدرس من المستثمرين الأجانب فالمجال الاقتصادى العالمى أصبح لا مكان فيه للعمل الفردى الذى عادة ما تكون مكاسبه بطيئة وضعيفة عكس التحالفات والكيانات الضخمة.

يشير إلى أننا لم نجد رجل أعمال يعلن عن رغبته فى شراء شركة معروضة ويدعو للاكتتاب العام وتكوين شركة مساهمة ورغم أن هذه التجربة متوقع لها النجاح بنسبة ١٠٠٪ لأن المصريين لديهم بعض الأموال يريدون ادخارها فى مجال مضمون.

يضيف ان تطبيق برنامج الخصخصة حدث به بعض السلبيات أهمها عدم وجود ضوابط تعطى للدولة مواجهة أى ظواهر سلبية تؤثر على الاقتصاد أو المستهلك مثل ما يحدث بسبب الممارسات الاحتكارية لذلك يجب تفعيل قوانين حماية المستهلك وقانون الإغراق والضرائب للتصدى للظواهر السلبية والأهم أن نعيد النظر ونلجأ إلى الخصخصة الجزئية وليس الكلية بحيث يكون للدولة اليد العليا مثلما يحدث فى مجال الاتصالات والإعلام حيث سمح للقطاع الخاص بالاستثمار فيه ولكن الدولة لاتزال تمتلك السيطرة.

يخشون المخاطرة

يؤكد محمد فرج عامر رجل الأعمال ان بعض رجال الأعمال يفتقدون إلى روح المخاطرة الاقتصادية التى يتعامل بها المستثمر الأجنبى لذلك تجد الأجانب قد يشترون شركات خاسرة ويستطيعون تحويلها إلى شركات كبرى ناجحة.

يرى أن رجال الأعمال المصريين اشتروا بعض الشركات المعروضة للخصخصة مثل «ايديال» و«مصر لصناعة الزجاج» ولكن الضجة تحدث دائما بسبب شراء الأجانب لأصول مصرية وهى ضجة غير مبررة.. فلا خوف من امتلاك الأجانب لأصول اقتصادية مصرية خاصة أن القانون قادر على حماية الاقتصاد والمستهلك المصرى من أى سلبيات تنتج عن ذلك ولكن يجب الحذر عند اتخاذ قرارات لضبط الأسواق حتى لا تؤدى إلى نتائج اقتصادية عكسية خاصة فى ظل سياسة السوق الحر.

يقول محمود سليمان رجل الأعمال ورئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان سابقا ان بعض الأصول المعروضة للخصخصة تحتاج إلى قدرة مالية كبيرة تفوق امكانيات رجال الأعمال المصريين والخيار الوحيد أمام رجال الأعمال هو تشكيل تحالفات وكيانات اقتصادية مشيرا إلى انه دعا إلى ذلك من خلال رئاسته لجمعية مستثمرى العاشر لشراء بعض الشركات والمصانع المعروضة للخصخصة ولكن غالبا ما تحدث خلافات تؤدى إلى عدم دخول الفكرة حيز التنفيذ كما أن بعض الشركات المعروضة للخصخصة تحتاج إلى مخاطرة كبيرة ونظام اقتصادى طويل الأجل.

م. محمد فرج عامر

الحقيقة التى يجب أن نعترف بها ان رجال الأعمال يرفضون المنافسة على شراء شركة معروضة للخصخصة وعندما يشتريها مستثمر أجنبى وتنجح يثيرون ضجة كبيرة حولها مثل ما حدث فى عمر أفندى فبعد بيع الشركة لمستثمر عربى أعلن رجال الأعمال عن رغبتهم فى شراء الشركة فأين كانوا من البداية؟!

مساندة الحكومة

يطالب بضرورة أن تفتح الحكومة باب الاستثمار أمام المستثمرين المصريين وتشجعهم على الدخول فى المجالات التى يسيطر عليها الأجانب مثل الأسمنت لإنتاج كميات يمكن أن تؤدى إلى اكتفاء السوق المحلى بالتالى انخفاض الأسعار.

يقول نادر رياض صاحب احدى الشركات الكبرى لطفايات الحريق ورئيس الاتحاد العربى لحماية الملكية الفكرية ورئيس لجنة البحوث وشالتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات ان عدداً كبيرا من رجال الأعمال استفادوا من برنامج الخصخصة بشراء شركات فى مجالات تخصصاتهم حيث اشترى شريف الجبلى شركة اسمدة ومحمد فريد خميس شركة نسيج وسجاد واشترى المرحوم أحمد عرفة شركة شملا.. فالحكومة لا تهتم بجنسية المشترى فهى تريد تحقيق أكبر عائد مادى من وراء عملية البيع وغالبا ما يتفوق عرض المستثمر الأجنبى ماديا عن العرض المصرى لذلك يفوز المستثمرون الأجانب وقد تفضل الحكومة العرض الأجنبى أحيانا أملا فى قدرة المستثمر الأجنبى على نقل التكنولوجيا والفكر التنموى إلى الصناعة المصرية.

أشار إلى أن المستثمرين الأجانب من حقهم شراء الشركات المعروضة للبيع فلا يوجد قرار سياسى بمنع الأجنبى من شراء الشركات المصرية مشيرا إلى أن السوق المصرى أصبح جاذبا للاستثمار لذلك تأتى شركات أجنبية ضخمة لشراء شركات معروضة للخصخصة ولا تستطيع الشركات المصرية منافستها وهذا سوف يقف عائقا أمام رجال الأعمال المصريين فى امتلاك الشركات والمصانع المعروضة للبيع مطالبا بتشكيل تحالفات اقتصادية مصرية لشراء الشركات على أن يقوم الجهاز المصرفى بتمويلها حتى تستطيع منافسة المستثمرين من الأجانب.

جريدة المساء ١٢ / ٣ / ٢٠٠٧

المساء